

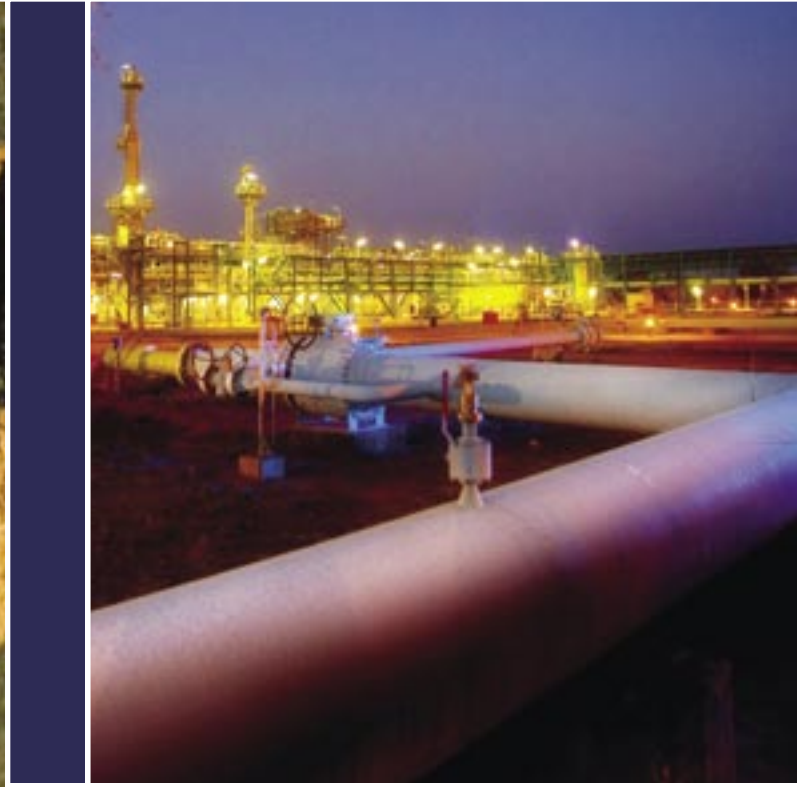
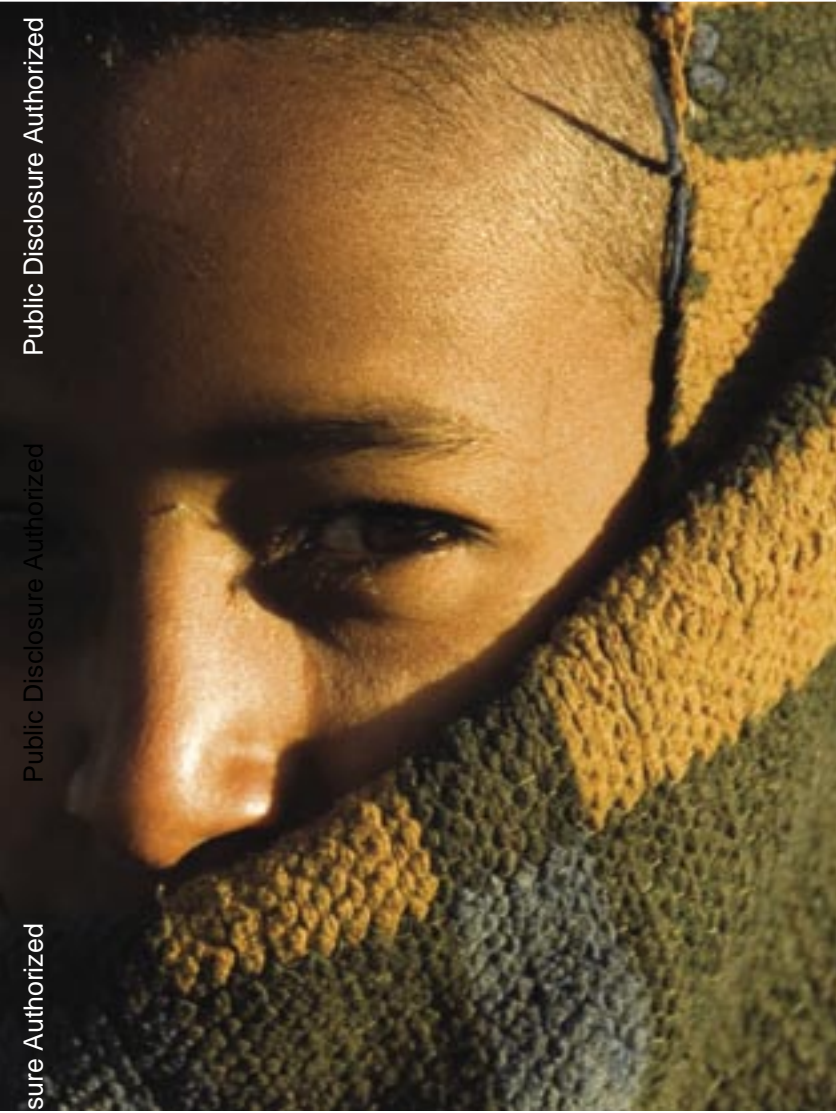
التقرير السنوي 2007

Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized



أبرز أنشطة السنة المالية 2007

في السنة المالية 2007، بلغ مجموع مبالغ الضمانات التي تم إصدارها بشأن المشروعات في البلدان النامية الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 1.4 بليون دولار، مما شكّل ثالث سنة على التوالي من النمو المُطرد في الضمانات التي تم إصدارها. وبلغ مجموع الارتباطات التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين في الوكالة 1.9 بليون دولار.

السنوات المالية 2007-1990	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الجدول 1 الضمانات المُصدّرة
884	45	66	62	55	59	59	عدد الضمانات المُصدّرة
556	29	41	41	41	40	41	عدد المشروعات التي ساندتها الضمانات
-	26	34	33	35	37	33	مشروعات جديدة ¹
-	3	7	8	6	3	8	مشروعات جرت مساندها سابقاً ²
16.7	1.4	1.3	1.2	1.1	1.4	1.2	مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، إجمالي (بلايين الدولارات)
17.4	1.4	1.3	1.2	1.1	1.4	1.4	مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، مجموع (بلايين الدولارات) ³
-	5.3	5.4	5.1	5.2	5.1	5.3	إجمالي المسؤوليات الضمانية (بلايين الدولارات) ⁴
-	3.2	3.3	3.1	3.3	3.2	3.2	صافي المسؤوليات الضمانية (بلايين الدولارات) ⁴

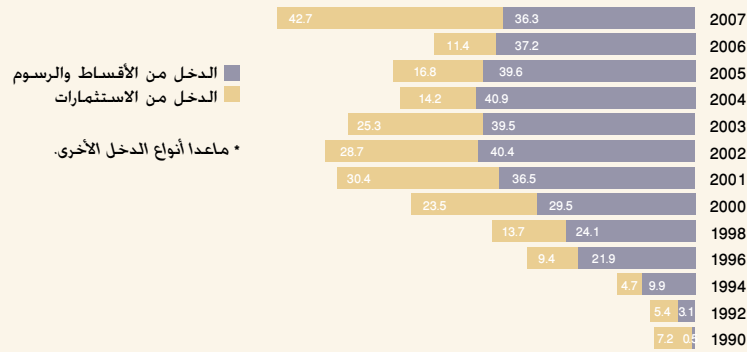
¹ مشروعات تتلقى المساندة من الوكالة لأول مرة في السنة المالية 2007 (شاملة التوسّعات).

² مشروعات ساندتها الوكالة في السنة المالية 2007 وسنوات مالية سابقة.

³ شاملاً المبالغ المعبأة من خلال البرنامج التعاوني لضمان الاكتتابات.

⁴ إجمالي التغطيات الضمانية هو الحد الأقصى لمجموع المسؤوليات الضمانية، صافي التغطيات الضمانية هو إجمالي التغطيات الضمانية مخصصاً منه مقدار إعادة التأمين.

الشكل 1 الدخل المتحقّق من الأقساط والرسوم والاستثمارات. * بملايين الدولارات



العضوية

في السنة المالية 2007، انضمت جيبوتي وغينيا بيساو وليبيريا والجبل الأسود إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الوكالة). وبذلك أصبح عدد البلدان الأعضاء فيها 171 بلداً.

أبرز العمليات

أتاحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التغطيات لمشروعات في المجالات التالية في السنة المالية 2007:

عدد المشروعات التي تمت مساندها	نسبة المشروعات التي تمت مساندها (%)	مبلغ الضمانات التي تم إصدارها (ملايين الدولارات)	نسبة الضمانات التي تم إصدارها (%)
مجال ذو أولوية¹			
14	48	387	28
8	28	302	22
12	41	494	36
12	41	249	18
14	48	387	28
المنطقة			
8	28	125	9
4	14	430	31
6	21	501	37
11	38	311	23
القطاع			
8	28	352	25
8	28	472	35
12	41	494	36
1	3	50	4

¹ يتناول بعض المشروعات أكثر من مجال من بين المجالات ذات الأولوية.

² الاستثمارات من إحدى بلدان القسم الثاني من قائمة البلدان الأعضاء في الوكالة في بلد آخر من نفس القسم.

³ أشد بلدان العالم فقراً.

تشمل أبرز العمليات الأخرى ما يلي:

حافضة من 44 مشروعاً لأغراض المساعدة الفنية يجري تنفيذها في 29 بلداً. جنباً إلى جنب مع عدة مبادرات إقليمية وعالمية

10 مشروعات مساعدة فنية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، و 19 من مشروعات المساعدة الفنية في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (شاملة "بلدان المزيح")

لم يجر دفع مبالغ لقاء مطالبات في السنة المالية 2007

العمل على حل مطالبتين لم تتم تسويتيهما تتعلقان باستثمارات تضمنها الوكالة جرت مصادرتها

متابعة الأوضاع في خمسة بلدان يمكن أن تؤدي إلى مطالبات والعمل على تسهيل الوصول إلى حل ودي

خمسة مشروعات تمت مساندها من خلال برنامج الاستثمارات الصغيرة الذي اعتمده الوكالة

بلد مُضيف جديد واحد: غينيا بيساو

تنفيذ موقعين جديدين للمعرفة على شبكة الإنترنت – www.PRI-Center.com. وهو بوابة معلومات بشأن إدارة والتأمين ضد المخاطر السياسية؛ و www.FDI.net. وهو يتيح مدخل واحد للمستثمرين الساعين للحصول على معلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر

الشراكات

الحصول من شركات تأمين أخرى على إعادة تأمين اختيارية بلغت 379 مليون دولار لأربعة مشروعات

الاشتراك في تنظيم "مؤتمر قمة الاستثمار الموسع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وهي عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

عقد شراكة مع مؤسسات مثل مؤسسة Lloyd's والمؤسسات الأعضاء في اتحاد برن (Berne Union)، ومع مؤسسات من القطاع الخاص تقوم بإتاحة تحليلات المخاطر السياسية، وذلك بشأن خلق ومضمون مركز التأمين ضد المخاطر السياسية (www.pri-center.com)

في إطار المساندة المالية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، قيام الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتنفيذ برنامج متعدد السنوات لتقديم المشورة لحكومة مالي بشأن تأسيس هيئة لتشجيع الاستثمار

في أوغندا، قيام الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتقديم المساعدة الفنية للهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار، وذلك بتمويل من الوكالة النمساوية للتنمية

نجاح الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بإنجاز برنامج الجبل الأسود لتشجيع الاستثمار، وهو جهد تعاوني بين الوكالة والهيئة الأوروبية للإنشاء والتعمير

التعاون في إطار مجموعة البنك الدولي

التنسيق مع المؤسسات الأخرى في مجموعة البنك الدولي لضمان تصويب الاستراتيجيات القطرية والقطاعية مع المشروعات التي تساندها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

إتاحة الضمانات للمشروعات المشتركة بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي في كل من أوغندا (الكهرباء) وبوركينا فاسو (السياحة)؛ وعقد شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية بشأن مشروع في أوروغواي (صناعات تحويلية)

المشروعات المشتركة شكّلت ثلث حافطة عمليات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2007

العمل مع برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي في كل من: بنغلاديش، وكمبوديا، والصين، وليبيريا، ونيبال، وناميبيا، والفلبين، وروسيا، وصربيا، وسيراليون، وجنوب أفريقيا، وطاجيكستان

التنفيذ المشترك مع البنك الدولي لأنشطة لتشجيع الاستثمار في كل من: أفغانستان، وبنغلاديش، وكمبوديا، وغانا، وغواتيمالا، وهندوراس، وليسوتو، ومالي، ونيكاراغوا، وروسيا، وصربيا، وطاجيكستان، وأوغندا

التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في تصميم وتنفيذ برامج في بلدان ومناطق مختلفة شاملة: الفلبين، وأفريقيا، وإندونيسيا

رسالة من رئيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى مجلس محافظي الوكالة



حوالي 60 سنة، وتأسس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار قبل حوالي 20 سنة. فعلى هذه المؤسسة اللامعة المعنوية بالتنمية والإنشاء والتعمير والتمويل ليس التكيف فحسب، بل العنور على طرق مساندة العولمة الاشتمالية القابلة للاستمرار التي من شأنها مساعدة كافة البلدان - ولاسيما الأشد فقراً من بينها - في اغتنام التغيرات الجارية والفرص السانحة في الاقتصاد العالمي.

ينبغي على مجموعة البنك الدولي أن تكون شريكا استراتيجيا لكل من: البلدان المتعاملة معها، والبلدان المانحة، والبلدان التي هي الاثنان معا. وعليها أن تكون المبتكر التنموي في الدول الضعيفة وتلك التي تكافح للخروج من الصراعات. ويمكنها أن تكون الجهة التي تقوم بتصميم وتنفيذ الحلول المحلية للتحديات العالمية الماثلة في البيئة والأمراض - مع القيام بمهمة الحفاظ على البيئة الطبيعية - وأول المستجيبين لتغير المناخ. ويجب عليها أن تكون جهة التسهيل بالنسبة للقواعد والمؤسسات والأسواق. بما يجعل من الممكن توجيه منافع التجارة والتمويل للناس في البلدان النامية أثناء سعيهم للعنور على الأمل والفرصة والكرامة الماثلة في العمل الشخصي الحر.

في كافة أوجه هذا العمل، تنعم مجموعة البنك الدولي بجهاز من الموظفين المهنيين المؤهلين المتفانين في عملهم على نحو غير عادي. علما بأن الفريق العامل في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار يحتل موقعا جنبا إلى جنب مع أفضل العاملين في مجموعة البنك الدولي. وأنا أقدر أقصى التقدير تفانيهم والتزامهم برسالة البنك الدولي، وهي: وضع حد للفقير فمعرفتهم والعمل معهم ميزة أعتز بها.

Robert B. Zoellick
روبرت ب. زوليك
30 يونيو 2007

سَتَرُونَ من خلال هذا التقرير السنوي شواهد على الخطوات الواسعة الإيجابية التي قامت بها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) في سبيل التغلب على الفقر في كافة مناطق عملها - ولاسيما في أفريقيا وفي الأسواق التي تعتبرها التصورات الأكثر مخاطراً - مما يدفع إلى الأمام: التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاستثمار في تحقيق النمو، وتشجيع الأمل، وإتاحة الفرص.

السنة المالية هي مشروعات في أفريقيا. حيث ساندت الوكالة استثمارات حاسمة الأهمية بما بلغ مجموعه 2.3 بليون دولار من الضمانات منذ عام 1991، ويتضح من استعراض السنة المالية 2007 أيضا التزام الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمساندة المستثمرين من البلدان النامية، وهو ما يشكل مصدرا متزايدا من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العالم النامية، وتشير هذه الإنجازات إلى قوة تفاني الوكالة في التصدي للفقير - ولاسيما حينما كان الفقر أكثر إبلاما.

كانت السنة المالية 2007 سنة قوية أيضاً بالنسبة للأنشطة غير الضمانية التي تقوم بها الوكالة، فهي قامت بتنفيذ 44 مشروعا للمساعدة الفنية في 29 بلدا في كافة مناطق عملها، وذلك إضافة إلى عدة مبادرات إقليمية وعالمية. كما شهدت هذه السنة المالية ابتكارات هامة في قيام الوكالة بتقديم المعلومات المتعلقة بالاستثمارات، وذلك من خلال تنفيذ موقعين جديدين على شبكة الإنترنت معنيين بالاستثمار الأجنبي وبالناميين ضد المخاطر السياسية.

واسترشدت كافة هذه الأنشطة بالتزام مجموعة البنك الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بحلول عام 2015.

على الرغم من هذه النجاحات، تواجه مجموعة البنك الدولي تحديات كبيرة، فالعالم شهد تغيرا هائلا منذ تأسيس البنك الدولي قبل

يظهر أثر عمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حيا في مالي، حيث أدت مساندة الوكالة لمشروع الاتصالات الهاتفية الخلوية إلى تمكين صغار المزارعين المحليين من الحصول على المعلومات الأنية عن الأسواق، وبيع المحاصيل والمواشي بأسعار أعلى من السابق، وفي فينتنام، حيث كانت انقطاعات الكهرباء تعني توقف عمل المصانع واضطرار الطلبة للدراسة على ضوء المصابيح الزيتية في الليل، تعتبر مساندة الوكالة لمشروع كبير لتوليد الكهرباء جوهري في تخفيض انقطاعات إمدادات الكهرباء وضمان القدرة على الحصول على الطاقة النظيفة، كما أن للوكالة أثر في إكوادور، حيث بدأ ذوو الدخل المنخفض من بين سكان Isla Trinitaria الحصول على إمدادات المياه البلدية النظيفة لأول مرة، وأيضاً بتكلفة أدنى ومع منافع صحية كبيرة، وحينما نظرت في البلدان الشريكة معنا، أرى الدور الذي تسهم به الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في حفز الاستثمار، وهو ما يشجع مشاركة القطاع الخاص حينما كانت لها أكبر الأهمية.

تبرز عدة أرقام قياسية من السنة المالية 2007: فحوالي نصف (48 في المائة) المشروعات التي ساندها الوكالة هي مشروعات في بلدان مؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وبلغت نسبة المسؤولية الضمانية الحالية التي تحملها الوكالة في تلك البلدان 41 في المائة من إجمالي مسؤولياتها الضمانية، كما كانت نسبة 38 في المائة من المشروعات التي ساندها الوكالة في هذه

أبرز أنشطة مجلس المديرين التنفيذيين

في السنة المالية 2007، قام مجلس المديرين التنفيذيين في الوكالة باستعراض والموافقة على ضمانات لاستثمارات في 27 مشروعاً. كما استعرض وأشرف على إجراءات وضع الموازنات والخطط بشأن السنة المالية القادمة، وتكامل خدمات المساعدة الفنية التي تقوم الوكالة بتقديمها مع أنشطة مجموعة البنك الدولي في إطار برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي. وفي هذه السنة المالية، تعاونت الوكالة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) في وضع عدة وثائق استراتيجية مساعدة قطرية وشراكة قام المجلس بمناقشتها. فضلاً عن التقرير السنوي الصادر عن مجموعة التقييم المستقلة بعنوان التقرير السنوي عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2007، وهو تقرير يستعرض ويقيم أنشطة الوكالة، وإضافة إلى رفع تقارير مالية ربع سنوية، نظم جهاز إدارة الوكالة جلسات إعلامية بشأن قضايا فنية لفائدة مجلس المديرين التنفيذيين أثناء مناقشة أنواع المنتجات (الأدوات) الضمانية التي تتيحها مجموعة البنك الدولي، وبرنامج

المساعدات الفنية الذي اعتمدته الوكالة، ومشروعات مختلفة.

تسترشد برامج وأنشطة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتوجيهات مجلس المحافظين ومجلسي المديرين التنفيذيين وهما يمثلان 171 بلداً عضواً. ويعين كل بلد عضو محافظاً واحداً ومناوباً له، ومجلس المحافظين هو الجهة المنوطة بها صلاحيات الوكالة وهو يخول معظم صلاحياته إلى مجلس المديرين التنفيذيين المؤلف من ٢٤ مديراً. أما حقوق التصويت فهي مرجحة حسب الحصة من رأس المال التي يمثلها كل من المديرين التنفيذيين. ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في المقر الرئيسي لمجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتون بشأن مشروعات الاستثمار ويشرفون على سياسات الوكالة.

كما يعمل المديرون التنفيذيون في واحدة أو أكثر من لجان دائمة تساعد مجلس المديرين التنفيذيين في القيام بمسؤولياته الإشرافية من خلال عمليات فحص متعمق

للسياسات والإجراءات المعتمدة. فلجنة المراجعة تقدم للمجلس المشورة بشأن قضايا الإدارة المالية وإدارة المخاطر، وذلك بغية تسهيل اتخاذ المجلس قراراته فيما يتعلق بقضايا السياسات المالية والسياسات بشأن المخاطر، أما لجنة الموازنة فتتظر في جوانب إجراءات العمل، والسياسات الإدارية، والمعايير القياسية، وقضايا الموازنة التي لها أثر جوهري على فعالية تكاليف عمليات مجموعة البنك الدولي. كما تقدم اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية المشورة للمجلس فيما يتعلق بتقييم العمليات وفعاليتها الإنمائية بهدف رصد مدى التقدم المحرز في تحقيق رسالة الوكالة وهي تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، وتقوم لجنة شؤون الموظفين بتقديم المشورة للمجلس بشأن مستحقات الموظفين وقضايا سياسات شؤون الموظفين الهامة الأخرى. أما اللجنة المعنية بنظام الإدارة العامة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين فتتناول قضايا نظام إدارة الوكالة وتسيير عمل مجلس مديريها التنفيذيين.



مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، كما في 30 يونيو 2007

From left to right: (standing) Samy Watson, Svein Aass, Alexey Kvasov, Terry O'Brien, Eli Whitney Debevoise, Tom Scholar, Pierre Duquesne, Herman Wijffels, Michel Mordasini, Eckhard Deutscher, Gino Alzetta, Makoto Hosomi, Jorge Familiar, Merza Hasan, Dhanendra Kumar, Felix Alberto Camarasa, Jorge Botero; (seated) Sid Ahmed Dib, Giovanni Majnoni, Abdulrahman Almofadhi, Mulu Ketsela, Mat Aron Deraman, Louis Philippe, Ong Seng, Jiayi Zou (Absent) Luis Marti.

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي



شهدت هذه السنة المالية إحراز الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التقدم على العديد من الجبهات. بدءاً بمواصلة النمو المستمر في مبلغ الضمانات التي تم إصدارها في إطار مساندة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية الأعضاء في الوكالة. وبلغت الارتباطات بضمانات في هذه السنة 1.9 بليون دولار تم التوقيع على ضمانات بقيمة 1.4 بليون دولار من تلك الارتباطات. وهذا ما يُشكّل ثالث سنة على التوالي من نمو مبلغ الضمانات التي تم إصدارها. أما حافضة ضمانات الوكالة الشاملة القائمة حالياً فقد ظلّت عند مستوى 5.3 بليون دولار.

هذه السنة، وهي تشكّل حالياً نسبة 41 في المائة من إجمالي حافضة عملياتنا الجارية حالياً، كما أحرزنا زيادة في مساندة المشروعات في البلدان المتأثرة بالصراعات. ومنها على سبيل المثال مشروعات البنية الأساسية الحاسمة الأهمية، حيث شكّلت 41 في المائة من المشروعات التي قدمنا لها الضمانات في هذه السنة.

تحققت هذه النتائج في وقت ضرب فيه الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية رقماً قياسياً، ولكن في عالم يشوبه عدم المساواة، لم تكن كافة البلدان رابحة حين يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر والواقع أن أشد البلدان فقراً استمر عدم اجتذابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة للمخاطر العالية حسب تصورات الأسواق. وفي الوقت نفسه، أدى "هبوط نشاط" سوق التأمين ضد المخاطر السياسية إلى

ومما له الأهمية نفسها أن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حققت نتائج قوية في كافة المجالات ذات الأولوية بالنسبة لها. فنطاق التغطيات الضمانية جسد التركيز الاستراتيجي على مساندة المشروعات في الأسواق التي لا تنعم بالقدر اللازم من الخدمات وتحفل بمخاطر متصورة عالية - ومنها: أفريقيا، والأسواق الجديدة غير مكتملة المؤسسات، والبلدان المتأثرة بالصراعات، والبلدان المؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وعلى سبيل المثال، ازدادت مساندةنا لأفريقيا سواء كنسبة مئوية من المشروعات التي تمت مساندةها (38 في المائة) أو حجم الضمانات التي تم إصدارها (23 في المائة). وأفتخر بسجل أدائنا في البلدان المؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، حيث أنها موطن نصف المشروعات التي ساندناها في

تتمثل استراتيجية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في التركيز على نقاط قوتها: تقديم الخدمات للأسواق. وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حيثما ابتعد المستثمرون وأيضاً مؤسسات التأمين الأخرى.

تسهم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بدور فريد ضمن مجموعة البنك الدولي، ففي إطار العمل بدأ بيد مع النظراء في كل من: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، فإن لدى الوكالة القدرة على مساعدة البلدان التي بحاجة ماسة لتدفقات رأس المال من القطاع الخاص من خلال إزالة المخاطر غير التجارية التي تعيق الاستثمارات. فعلى سبيل المثال، هيأت مجموعة البنك الدولي مجموعة تامة من أدوات التنمية من القروض وحتى الضمانات، مما سهل في هذه السنة البدء بتنفيذ مشروع بوجاغالي للطاقة الكهرومائية الحاسم الأهمية بالنسبة لأوغندا، وهذا المشروع مثال بارز على إمكانية عمل مؤسسات مجموعة البنك الدولي معاً لمعالجة أكثر الاحتياجات الإنمائية إلحاحاً بالنسبة للبلدان الأعضاء، وهو رمز هام على تزايد التعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي في المضي قدماً

في إطار استشراف المستقبل، أتطلع إلى سنة أخرى مثيرة للاهتمام والتحديات بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، حيث سنواصل تركيزنا على الأسواق التي لا تنلقى القدر اللازم من الخدمات، ولاسيما أفريقيا والبلدان المؤهلة للافتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ولكننا سنعمل أيضاً على الوفاء بالاحتياجات التنموية للبلدان المتوسطة الدخل المتعاملة معنا كالصين، حيث لتلك البلدان حاجة محددة لأدوات كالتغطية الضمانية التي نتيجها بشأن المخاطر في مناطق وأقاليم البلدان ومساندة تدفقات الاستثمار الخارجة من تلك البلدان. وقبل كل شيء، سنواصل الوكالة سعيها للوفاء باحتياجات المتعاملين معها من خلال تقديم أفضل الخدمات في بيئة دائمة التغير

Yukiko Omura

يوكيكو أومورا
30 يونيو 2007

نجحت هذه العملية الأولى من نوعها عن أنشطة تواصل قامت بها الوكالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث اشتركنا بمساندة قمة الاستثمار البيئي في تلك المنطقة في أوائل هذه السنة، علماً بأن هذه القمة التي جرى عقدها بالاشتراك مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ومركز دبي المالي العالمي جمعت بين المستثمرين والممولين من مختلف بلدان تلك المنطقة.

وتشمل العروض الأخرى التي قدمتها الوكالة في هذه السنة للحفاظ على مكانها المتميز في السوق تغييرات ذات أهمية فيما يتعلق بإدارة المخاطر الداخلية وبالسقف المحدد لكل من البلدان المعنية، ونخطط لإدخال نموذج أسعار معدل في السنة المالية 2008، مما سيمكننا من زيادة مرونتنا في الاستجابة للتحديات القائمة في الأسواق ومن أن نظل قادرين على المنافسة في المجالات الصحيحة، كما زدنا السقف بنسبة المشروع الواحد - الآن في حدود 180 مليون دولار - والسقف بنسبة البلد الواحد حيث أصبح الآن في حدود 600 مليون دولار، ولكن هذه التغييرات لا يمكن أن تجدي إلا بذلك القدر فقدرتنا على تعديل أدواتنا للوفاء بمطالب سوق التأمين ضد المخاطر السياسية (PRI) مقيدة بحدود وأسقف تنص عليها اتفاقية إنشاء الوكالة، وهذه قضية نأمل في الاقتراب من حلها في السنة القادمة.

بالانساق مع تركيزنا على القدرة على الاستجابة والتكيف، قمنا في هذه السنة المالية بتحقيق تكامل خدمات المساعدة الفنية التي نقوم بتقديمها مع برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (FIAS)، وهو من برامج مجموعة البنك الدولي، ومن شأن المزج بين العمل على إصلاح مناخ الاستثمار الذي يقوم به ذلك البرنامج والعمل على تشجيع الاستثمار الذي تقوم به الوكالة أن يسهل لمجموعة البنك الدولي مساعدة البلدان على تصحيح إطار الاستثمار، ومن ثم تسويق تحسين البيئة، وذلك من خلال جهة واحدة، كما يخلق هذا التكامل جهة اتصال واحدة أكثر تنسيقاً بالنسبة لكل من الجهات المتعاملة، والجهات المانحة، والشركاء الآخرين.

انخفاض معدلات التغطية التي يطلبها المستثمرون. وفي هذه البيئة، تتمثل استراتيجية الوكالة في التركيز على نقاط قوتها: تقديم الخدمات للأسواق، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حيثما ابتعد المستثمرون وأيضاً مؤسسات التأمين الأخرى.

وفي ضوء ضرورة الحفاظ على الملاءمة في سوق شديدة الخضوع لدورات من النشاط والركود، تفخر الوكالة بمرونتها ودوافعها للوفاء باحتياجات المستثمرين. فعلى سبيل المثال، اشتملت هذه السنة المالية على "أول عملية من نوعها" قامت بها الوكالة في مجال التمويل الإسلامي، وهو ما يعتبر نشاطاً متزايد الأهمية لضمان مشاركة تلك المنطقة في المكاسب التي تتحقق من العولمة. وفي السنة المالية 2007، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على مساندة أول عملية تلتزم بالشريعة من بين عمليات الوكالة، ونتوقع التوقيع عليها في الخريف المقبل. وفي إطار سعي تلك المنطقة لرفع معايير القيام بأنشطة الأعمال التجارية وزيادة المعرفة التقنية من خلال الاستثمارات الداخلية، نأمل في أن تكون هذه مجرد أول عملية تتبعها عمليات مماثلة تساندها الوكالة.



كبار مسؤولي ومديري الوكالة الدولية لضمان الاستثمار



PHILIPPE VALAHU
قائم بأعمال المدير
لشؤون العمليات

YUKIKO OMURA
نائب الرئيس التنفيذي

PETER D. CLEARY
المدير والمستشار القانوني العام
لشؤون القانونية والمطالبات

KEVIN LU
قائم بأعمال رئيس الخبراء الماليين
ومدير التمويل وإدارة المخاطر

FRANK J. LYSY
رئيس الخبراء الاقتصاديين والمدير
لشؤون الاقتصاديات والسياسات

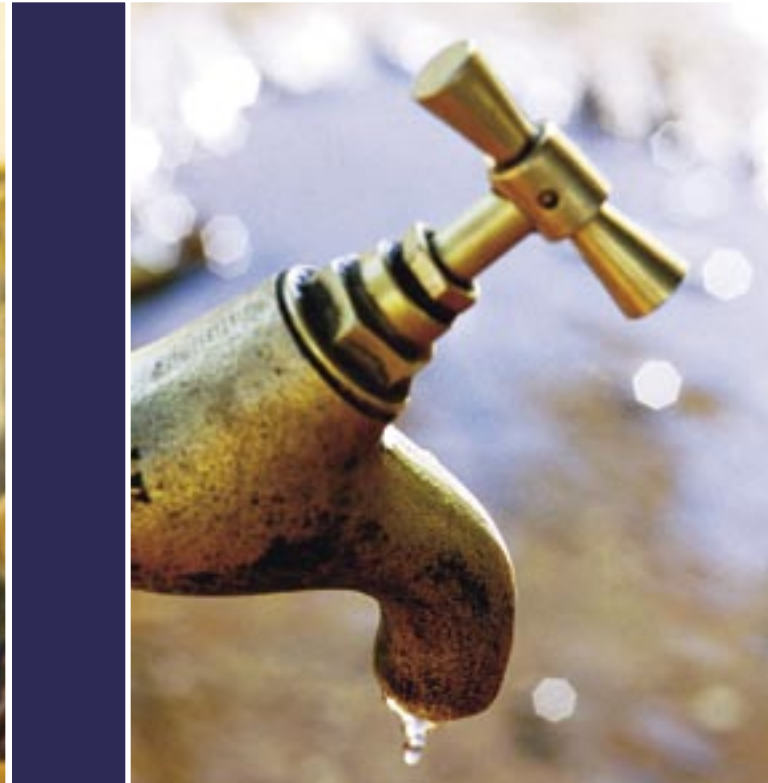
MOINA VARKIE
مديرة
لشؤون التواصل الخارجي والشركاء

W. PAATII OFOSU-AMAAH
نائب الرئيس
والسكرتير المؤسسي

HASAN TULUY
رئيس خبراء العمليات

MARCUS WILLIAMS
مستشار
لشؤون الاستراتيجية والعمليات

الأثر الإنمائي: أنشطة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في أفريقيا





يعيش في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 10 في المائة من سكان العالم فقط. ومع ذلك، هي موطن 30 في المائة من الفقراء في العالم، ويعيق ضعف الأداء فيما يتعلق بالنمو تخفيض معدلات الفقر المُدقع. وهي ارتفعت بحدة إلى حوالي 50 في المائة من مجموع سكان هذه المنطقة (300 مليون نسمة) في عام 2000، ولكن عقب عدة قرون "ضاعت" نتيجة بطء النمو. تجد أفريقيا نفسها اليوم على شُرْفَة فرصة كبيرة، وذلك مع خروج هذه المنطقة من ركود اقتصادي دام سنوات طويلة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.

منطقة تحزّن التقدّم

أدى النمو القوي وتحسّن أداء الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي النسبي إلى مساعدة إجمالي الناتج المحلي في هذه المنطقة على التوسع بنسبة 5.6 في المائة في عام 2006 - بحيث فاق نسبة 5 في المائة للسنة الثالثة على التوالي. ومن المتوقع أن تظل معدلات النمو في هذه المنطقة بكاملها قوية في البلدان ذات العقلية الإصلاحية، بينما يؤدي الإنفاق الحكومي القوي قبل الانتخابات إلى زيادة معدلات النمو في البلدان الأخرى.

ظهر تحوّل في أفق المخاطر في الآونة الأخيرة، مع انطلاقة زخم كل من: الانتخابات الديمقراطية، والاستقرار الاقتصادي، والعلاقات الأكثر سلاماً، وإصلاحات اللوائح التنظيمية. ولكن مع تهيؤ العديد من بلدان هذه المنطقة لإجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية في عام 2007، هنالك إمكانات لأن تزداد التوترات السياسية والاجتماعية.

كما شهدت هذه المنطقة زيادة ملحوظة في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اجتذبت هذه المنطقة 13.8 بليون دولار من تلك الاستثمارات في عام 2005، و 18.5 بليون دولار في عام 2006، وساهم المستثمرون غير التقليديين مساهمة كبيرة في هذه الزيادة، ومع أن الصين والهند برزتا في نشرات الأخبار في الآونة الأخيرة، فإن جنوب أفريقيا هي في الطليعة منذ العديد من السنوات، مع وجود إمكانات للمزيد من الاستثمارات فيما بين بلدان هذه المنطقة.

ما زالت التحديات قائمة

لا يَنكِرُ أحد أنه ما زالت هنالك تحديات ضخمة، فوفقاً للتقرير الصادر عن البنك الدولي بعنوان ممارسة أنشطة الأعمال 2007، تحتل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء 19 من أدنى درجات الترتيب التصنيفي من حيث سهولة القيام بأنشطة الأعمال التجارية، وما زال أكثر من ثلث بلدان هذه المنطقة تعاني من تركة صراعات الماضي، كما أن الاحتياجات من البنية

تنظيم تمويل مشروعات البنية الأساسية المعقّدة مع تخفيف المخاطر في مناطق وأقاليم البلدان، وتشجيع الاستثمار من بلد نامٍ إلى آخر (الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب)، وتسهيل الاستثمار في البلدان المتأثرة بالصراعات، ونظراً لأن الوكالة جهة متعددة الأطراف وعضو في مجموعة البنك الدولي، فإنها تتمتع بقيمة مضافة تتمثل في درء الإجراءات الحكومية الضارة والتوسط في حل المنازعات اللوفاية من تفاهم الأوضاع التي تظهر فيها مطالبات وإبقاء الاستثمارات في مسارها الصحيح.

منذ إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في عام 1988، أصدرت ما قيمته 2.3 بليون دولار من التغطيات الضمانية لمشروعات في أفريقيا، وفي السنة المالية 2007 لوحدها، أصدرت الوكالة ما قيمته 311 مليون دولار من الضمانات (18 عقداً) لما بلغ 11 مشروعاً في هذه المنطقة، وفي ضوء إجمالي التغطيات الضمانية البالغ 964 مليون دولار، تشكل عمليات الوكالة في منطقة أفريقيا نسبة 18 في المائة من حافظة عملياتها الجارية.

قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمساندة مشروعات في 27 بلداً أفريقياً - شاملة مشروعات اشترك فيها مستثمرون من: جنوب أفريقيا، والسنغال، ومالي، وموريشيوس، وتتراوح المشروعات من حيث الحجم بين أقل من مليون دولار وأكثر من بليون دولار، وهي تغطي كافة القطاعات (أنظر الشكل 2 للاطلاع على الضمانات المصدرة لأفريقيا حسب القطاعات).

الأساسية كبيرة لدرجة أن هذه المنطقة تحتاج إلى استثمار يبلغ 40 بليون دولار إضافي في السنة بغية تعجيل خطى النمو والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

عندما يتعلق الأمر بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فالواقع أن التصورات ما زالت تعتبرها منطقة عالية المخاطر وعالية التكلفة من حيث القيام بأنشطة الأعمال التجارية، وبالنسبة للمستثمرين، الحاجة كبيرة لتخفيض المخاطر السياسية، الحقيقية والمتصورة.

للكوكالة الدولية لضمان الاستثمار دور هام ينبغي أن تسهم به في هذا الخصوص، وذلك من خلال عرض خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية من أجل حماية الاستثمارات من مخاطر: نزع الملكية، والقيود على التحويلات، وعدم قابلية العملات للتحويل إلى عملات أخرى، والحروب والاضطرابات الأهلية، وخرق العقود، وتعتبر مساندة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من بين الأولويات الاستراتيجية بالنسبة للوكالة.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تخفّض المخاطر بغية تسهيل دخول الاستثمارات

تستفيد استراتيجية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من نقاط قوتها في السوق، وهي: قدرتها على تشجيع الاستثمارات في الأسواق الجديدة الأكثر صعوبة، والمساعدة في

عندما يتعلق الأمر بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، فالواقع أن التصورات ما زالت تعتبرها منطقة عالية المخاطر وعالية التكلفة من حيث القيام بأنشطة الأعمال التجارية، وبالنسبة للمستثمرين، الحاجة كبيرة لتخفيض المخاطر السياسية، الحقيقية والمتصورة.

تعتبر مساندة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا من بين الأولويات الاستراتيجية بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فهي أصدرت ما قيمته 2.3 بليون دولار من التغطيات الضمانية لمشروعات في هذه المنطقة.

أظهر الأفرافة قدرة على الابتكار في توسيع الاستخدام التقليدي للهواتف الخليوي - وهذا عامل ربما نتج عن الحاجة في مناطق لا تتوفر فيها أشكال أخرى من التكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، يجري استخدام الهواتف الخليوية في إجراء مثل مشاطرة الدقائق كنوع من الائتمان. وهذه وظيفة ليست عادة مصاحبة للهواتف الخليوية. كما أن المعاملات المصرفية الإلكترونية أخذت في الازدياد، فالمزارعون يتلقون من خلال هواتفهم المعلومات عن أسعار المواد الأولية ومعلومات أخرى عن السوق.

على الرغم من الانخفاض النسبي لتكاليف الاستثمار في الاتصالات اللاسلكية الجواله، يعرف المستثمرون من القطاع الخاص في مشروعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وجود مخاطر محتملة كبيرة وفريدة بالنسبة لتلك الاستثمارات - تتعلق على سبيل المثال بالهواجس تجاه: اللوائح التنظيمية، والتراخيص، وتوزيع موجات الترددات اللاسلكية، وتأخذ التغطية الضمانية التي تتيحها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تلك المخاطر في الاعتبار، مما يساعد في تخفيف هواجس المستثمرين ويشجع الاستثمار في الأسواق في المناطق التي بأمس الحاجة إليه.

منذ عام 1996، أصدرت الوكالة تغطيات ضمانية بقيمة 536 مليون دولار لما بلغ 16 مشروعاً من مشروعات الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا، وتقع تلك المشروعات في: بنن، وبوروندي، وغانا، وغينيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وسيراليون، وتنزانيا، وأوغندا.

ففي **بوروندي**، على سبيل المثال، حيث معدلات انتشار خدمات الاتصالات الهاتفية أقل من 1 في المائة، سعى أحد المستثمرين من موريشيوس لاغتنام فرصة القيام بنشاط تجاري بمساعدة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وقامت شركة موريشيوس تلكوم - وهي مشروع مشترك تملك فيه شركة فرانس تلكوم حصة بنسبة 40 في المائة - بتأمين تغطية ضمانية من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من أجل بناء وتشغيل وصيانة شبكة خدمات هواتف جواله تغطي عموم مناطق بوروندي وفق نظام GSM، ولكن أي استثمار يقوم به القطاع الخاص في بوروندي يحفل بتحديات نظراً لفقر بوروندي التي تعرضت للخراب نتيجة حرب أهلية وقعت في الأونة الأخيرة، وتقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتخفيف بعض هذه المخاطر بتغطية ضمانية تحمي هذه الشركة من: القيود على التحويلات، ونزع الملكية، والحرب، والاضطرابات الأهلية.



غالبية النمو الذي يتحقق في قطاع خدمات الهواتف الجواله بحلول عام 2010.

وتشكل أفريقيا أيضاً سوقاً ضخمة غير مستغلة إلى حد كبير بالنسبة لمستخدمي الهواتف الجواله، كما أن الطلب على تلك الخدمات هائل، ولاسيما في البلد الذي تؤدي طبيعته الجغرافية الصعبة والتكاليف الباهظة إلى الحد من تمديدات الخطوط الأرضية. فالسوق هذه واسعة وعميقة تمتد إلى القرى في الريف والمدن سريعة النمو، وإلى البلدان المستقرة إقتصادياً وسياسياً وأيضاً البلدان الخارجة لتوها من صراعات.

أثر الاتصالات السلكية واللاسلكية على الاقتصاد واسع الانتشار، والبشرى السارة بالنسبة لأفريقيا هي أنه اتضح من بحوث حديثة العهد أنه حيثما وصل عدد الاشتراكات الفعلية في خدمات الهاتف الخليوي عشرة لكل مائة شخص، يزداد إجمالي الناتج المحلي (GDP) بواقع 0.6 في المائة، فمؤسسات ومنشآت الأعمال الصغيرة التي تتصل من خلال خدمات الهاتف الخليوي مع الموردين والبائعين هي من بين فئة المستفيدين الرئيسيين من هذه الخدمات، والمنافع كبيرة وواسعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدرجة أن الناس أخذوا يهاجرون للعيش قريباً من المحطات التي تقوم بتقديم تلك الخدمات.

البنية الأساسية

تجلب البنية الأساسية أكثر من مجرد: إمدادات المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، فهي تجلب الفرص، وتقوم تلك الفرص بدورها في تحويل شكل الحياة، ففي أفريقيا، يعتبر الافتقار إلى تنمية وتطوير البنية الأساسية من معوقات النمو الرئيسية، غير أن تكاليف الاستثمارات يمكن أن تكون عالية لدرجة كبيرة تحول دون القيام بالمشروعات، كما أن المخاطر التجارية وغير التجارية يمكن أن تكون عالية بدرجة مماثلة، مما يجعل من العسير على المستثمرين تأمين الموارد التمويلية الطويلة الأجل اللازمة لمشروعات البنية الأساسية التي تتطلب مبالغ نقدية طائلة.

الاتصالات السلكية واللاسلكية. هنالك استثناء من ذلك المأزق وهو مجال الاتصالات اللاسلكية الجواله، حيث تكاليف البدء بمشروع وصيانته منخفضة بما يسهل لذلك النوع من المشروعات الانطلاق وبدء العمل، ونتيجة لذلك، تتحول البلدان مباشرة إلى استخدام الهواتف الخليوية بما يتخطى الحاجة إلى البنية الأساسية الباهظة التكلفة التي تتطلبها خطوط الهاتف الأرضية، ومع اقتراب البلدان المتقدمة من نقطة الإشباع، من المتوقع أن تشكل بلدان العالم النامية الآن

معالجة تلك الأزمة. أصدرت الوكالة ضمانات بلغ مجموعها 195 مليون دولار تساند استثمارات في توليد وتوزيع الكهرباء.

وبين بنود هذه المساندة ضمان بقيمة 115 مليون دولار لمشروع بوجاغالي لتوليد الكهرباء بطاقة المياه في أوغندا. ويتألف هذا المشروع من تشييد وتشغيل محطة كهرومائية على مجرى نهر النيل Victoria بقوة 250 ميغواط. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المحطة إلى زيادة الإمدادات لشبكة كهرباء عموم أوغندا بأدنى تكلفة مقارنة بالخيارات الأخرى لتوسيع طاقة توليد الكهرباء بموجب استراتيجية الطاقة الأوغندية، مما يخفض فترات انقطاع وتكلفة الكهرباء معاً. ويشكل هذا الضمان الذي أتاحتها الوكالة أحد عناصر المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي لإستراتيجية أوغندا لملء الفجوة القائمة في شبكة إمدادات وتوزيع الكهرباء. كما تساند مؤسسة التمويل الدولية ذلك المشروع بقرض بمبلغ 130 مليون دولار. وقامت المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم ضمان جزئي ضد المخاطر في حدود 115 مليون دولار. علماً بأن هذا الضمان الذي أتاحتها الوكالة يعتبر ضرورياً للمستثمرين لتأمين جزء من مبلغ الاستثمار اللازم.

وتتخطى المنافع المشروع نفسه. ومثلما يكون الحال غالباً في أفريقيا، تقوم الجهة المستثمرة من القطاع الخاص بتمويل أعمال الخير - وهذه المرة من خلال المؤسسة الخيرية المسماة La Fondation Orange Mali. وقامت الشركة بالتبرع بجهاز ماسح بصري لمستشفى محلي، ومولت عمليات جراحية لإزالة عنمة عدسات عيون مواطنين ماليين مسنين. وساندت حملة لتعليم الفتيات بالتعاون مع منظمة Population Services International. قامت شركة Orange Mali بتوزيع 800000 رسالة نصية مجانية بشأن قضايا الصحة لزبائنها.

مجالات البنية الأساسية الأخرى. تنشط الوكالة أيضاً في قطاعات فرعية أخرى من قطاع البنية الأساسية في أفريقيا. حيث أصدرت تغطيات ضمانية إضافية بلغت 443 مليون دولار لصالح 11 مشروعاً في قطاعات: النقل، والكهرباء، والصرف الصحي.

ففي أوغندا، على سبيل المثال، تؤثر أزمة حادة في إمدادات الكهرباء في سبيل رزق الملايين من الأوغنديين، وهي أوقفت نمو اقتصاد هذا البلد بما يقدر بنسبة 1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وللمساعدة في

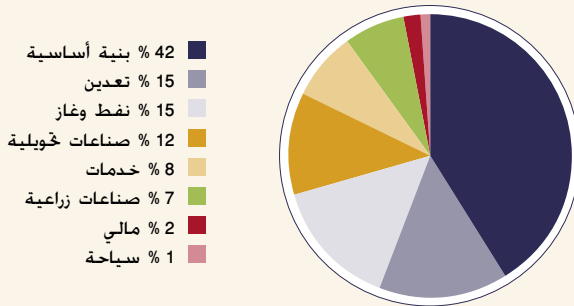
في **سيراليون** في غرب أفريقيا، لكل 250 مواطن خط أرضي واحد، وهذا من بين أدنى معدلات انتشار الخدمات الهاتفية على الصعيد العالمي. ولم تكن فيها حتى عهد قريب شبكة اتصالات لاسلكية عربية النطاق. وظل هذا الوضع حتى نشوء شركة Sierra-Com، وهي شركة اتصالات لاسلكية إسرائيلية - بمساعدة من ضمان من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2006 بغية تقديم خدمات الاتصالات الهاتفية رخيصة التكلفة. وجلبت شركة Sierra-Com خدمات الإنترنت ونقل الصوت السريعة إلى سيراليون من خلال شبكة اتصال لاسلكي عربية النطاق (مما سهل الاتصالات الهاتفية عن طريق الإنترنت). من خلال فرع لها باسم IPTEL، وقبل دخول شركة IPTEL إلى هذا السوق، كانت خدمات الإنترنت من خلال خطوط الاتصال الهاتفي البطيء ويعتبرها ضعف الإدارة وتعطّل البنية الأساسية، وهي عن طريق شركة تقدم خدمات الإنترنت ضيقة النطاق والمعرضة للتوقف نتيجة نقص خدمات الكهرباء. فمن خلال استثمار بقيمة 3 ملايين دولار، تقوم شركة Sierra-Com بإنشاء شبكة تستخدم أجهزة اتصالات متقدمة تكنولوجياً مستوردة من إسرائيل. ومن المتوقع أن يؤدي تحسين الاتصال إلى نشوء استثمارات إضافية جديدة وحفز النمو الاقتصادي بصورة عامة.

البشرى السارة بالنسبة لأفريقيا أنه حيثما وصل عدد الاشتراكات الفعلية في خدمات الهاتف الخليوي عشرة لكل مائة شخص، يزداد إجمالي الناتج المحلي (GDP) بواقع 0.6 في المائة، منذ عام 1996. أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بلغت 536 مليون دولار لما بلغ 16 مشروعاً من مشروعات الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا.

في عام 2002، كانت تكلفة خدمات الإنترنت في دولة مالي غير المطلة على شواطئ بحرية 1830 يورو شهرياً، أما اليوم، فتتوفر خدمات الإنترنت التي يمكن التعويل عليها مقابل رسم شهري يبدأ عند 45 يورو. كما ازداد في الوقت نفسه عدد مستخدمي الهواتف الجوالة من 50000 إلى أكثر من مليون حالياً. ويأتي هذا التغيير الكبير والسريع في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في مالي إثر قرار الحكومة المالية خصصة الشركة المملوكة للدولة وفتح ذلك القطاع للمنافسة، وعندما جرى منح الشركة السنغالية Sonatel ترخيصاً لتقديم مجموعة واسعة من خدمات الاتصالات في مالي في عام 2002، التفتت تلك الشركة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار طلباً للمساعدة.

يعتبر الاتفاق الذي تمّ بمساعدة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من بين أكبر الاستثمارات الأجنبية في مالي، وأسفر عن منافع كبيرة من خلال منتجات متنوعة ورخيصة التكلفة وإتاحة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة. وتبلغ نسبة مواطني مالي من بين 250 موظفاً لدى شركة Orange Mali سبعة وتسعين في المائة، ومتوسط أعمارهم 32 سنة، وهناك 10000 من المواطنين الماليين يعملون على نحو غير مباشر من خلال مراكز الاتصالات أو الموزعين.

الشكل 2 الضمانات (من حيث الحجم) المصدرة لصالح أفريقيا في فترة السنوات المالية 1990-2007، حسب القطاعات



ملاحظة: النسب المئوية تبلغ أكثر من 100 في المائة نتيجة للتقريب إلى أقرب رقم صحيح

السكر. ومن شأن هذا المصنع المقرر افتتاحه في أواخر عام 2007 مساندة صغار المزارعين المحليين الذين يعانون حالياً من خسائر كبيرة من جراء نقل إنتاجهم من قصب السكر إلى مصانع بعيدة. وقامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمساعدة هذا الاستثمار في المضي قدماً من خلال إتاحة ضمانات بمبلغ 13.7 مليون دولار لحماية ذلك الاستثمار من المخاطر السياسية.

Charles Midigo صاحب مزرعة مساحتها 19 هكتاراً في كيبوس تحول إلى الزراعة القائمة على الكفاف (الذرة، والكسافا، والبطاطا) بعد إغلاق مصنع السكر المحلي في ميواني. واتضح قلب تلك الخطوة من الوجهة المالية نتيجة لتقلبات السوق والأسعار. ويفضل مشروع سكر كيبوس والعودة لزراعة قصب السكر بتوقع السيد ميديغو زوال مخاطر جانب العرض فعلاً مع تضاعف هوامش أرباحه. وقام العديد من المزارعين من أمثاله بتوقيع عقود مع هذا المشروع.

الخدمات

في قطاع الخدمات، قامت الوكالة بمساندة 12 مشروعاً بعمقود تغطية ضمانية بلغ مجموعها 183.8 مليون دولار وتراوحت قيمة تلك العقود بين المليون دولار و 12 مليون دولار. وهي ساندت مشروعات في ثمانية بلدان في كافة أنحاء هذه المنطقة.

في عام 2006، على سبيل المثال، وفي إطار مساندة تنمية **سيراليون** عقب انتهاء الصراعات فيها، أصدرت الوكالة ضماناً بمبلغ 5 ملايين دولار للشركة البريطانية Intertek من أجل تركيب جهاز ماسح إلكتروني وتقديم خدمات المسح الإلكتروني لميناء فريتاون. وأيضاً المشورة بشأن أمن موانئ فريتاون.

من الصادرات أيضاً. وتجلب المشروعات عادة التكنولوجيا الحاسمة الأهمية التي تساعد البلد المعني في كسب الأدوات اللازمة للمنافسة على الصعيد العالمي. كما تتيح الاستثمارات في الصناعات الزراعية فرص العمل في المناطق الريفية، وغالباً ما تساعد المزارعين في تجهيز وتسويق سلعهم ومنتجاتهم.

وفي **كينيا**، على سبيل المثال، حيث يساعد نمو الزراعة في دفع انتعاش اقتصاد هذا البلد. تساند الوكالة تجديد صناعة السكر المتهالكة، فالعديد من مصانع السكر في كينيا تواجه مجموعة متنوعة من المشاكل، منها: أنظمة الأسعار التفضيلية، وحماية الأسواق، والتكنولوجيا البالية، وأدى الافتقار إلى الاستثمار الداخلي إلى انحطاط تلك الصناعة حيث أن المزارعين المحليين الذين اعتمدوا على الدخل الناجم عن زراعة قصب السكر يوماً ما تحولوا إلى الزراعة القائمة على الكفاف.

في هذه السنة المالية، اشتركت شركة جنوب أفريقيا المحدودة للتطوير الصناعي ورجل أعمال من المملكة المتحدة - R. S. Chatthe - في إنشاء شركة باسم Kibos Sugar and Allied Industries Limited. وهي تتضمن مصنعاً جديداً لإنتاج السكر ومساحة 3000 هكتار مزروعة بقصب

وتساند الوكالة أيضاً مشروعاً لتوزيع الكهرباء في أوغندا. وذلك بضمان بمبلغ 81 مليون دولار، ويتألف هذا المشروع من 13000 كيلومتر من خطوط هوائية تمتد عبر أوغندا وستتيح في حدود 60000 توصيلة جديدة، مع تخفيض الفاقد وتحسين معدلات جباية الرسوم في غضون السنوات الخمس الأولى. ومن المتوقع أيضاً ازدياد القدرة على الحصول على الكهرباء بالنسبة لكل من: المنازل والمدارس، والمستشفيات، والمستشفيات حيث أن هؤلاء يعانون من نقص يومي في الكهرباء. واختارت الشركة القائمة بالاستثمار الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نظراً لقدرة على مساعدة المشروع في الحصول على أسعار فائدة أدنى في السوق التجارية الدولية.

الصناعات الزراعية

تساند الوكالة أيضاً مشروعات في قطاعات أخرى شاملة الصناعات الزراعية، فمنذ عام 1994، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 162 مليون دولار لما بلغ 16 مشروعاً من مشروعات الصناعات الزراعية في تسعة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وهذه المساندة بالغة الأهمية في استنهاض صناعات على وشك الانتهاء. وفي بعض الحالات تخفيض ضرورة الاستيراد بتكلفة أعلى. مع تحقيق إيرادات

تنشط الوكالة أيضاً في قطاعات فرعية أخرى من قطاع البنية الأساسية في أفريقيا، حيث أصدرت تغطيات ضمانية إضافية بلغت 443 مليون دولار لصالح 11 مشروعاً في قطاعات: النقل، والكهرباء، والصرف الصحي.





ونيتي، وكيسي، علماً بأن الأهداف الرئيسية لهذا المشروع هي: المسح الإلكتروني لكافة الواردات والصادرات في موانئ سيراليون بغية تخفيض عمليات التهريب، وتعزيز الإيرادات الحكومية، وتحسين الأمن الداخلي. كما يهدف هذا المشروع إلى مساعدة سيراليون في التقيد بشروط الأمن الدولية الجديدة التي تنص عليها مدونة المنظمة البحرية الدولية، ومن المتوقع أن يؤدي التقيد بتلك المدونة إلى تسهيل الصادرات من سيراليون، والتي يمكن لولا ذلك حرمانها من القدرة على الوصول إلى مرافق وتسهيلات موانئ البلدان الشريكة في التجارة.

وفي غانا أحد الأمثلة الأخرى على قدرة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تسهيل الاستثمارات الأجنبية الهامة في قطاع الخدمات. ففي عام 2006، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 6.3 مليون دولار لشركة Metro Ikram الماليزية، غطت استثمارها في رأس مال وقروضها للمساهمين في شركة Meridian Development Limited. وهذا المشروع هو أول خطوة في نهج متعدد الشقوق تسانده الحكومة الغانية بغية تخفيف ضائقة المساكن في غانا. ويتضمن هذا المشروع تطوير أول مرحلة من مشروع كبير للمساكن رخيصة التكلفة، وهو مشروع مشترك مع الصندوق الوطني للتأمينات والضمان الاجتماعي. وستسفر هذه المرحلة الأولى عن تشييد حوالي 1000 منزل في منطقة العاصمة أكرا-تيما، وتشمل المراحل اللاحقة من هذا المشروع تشييد في حدود 100000 منزل في مختلف مناطق غانا. وتسعى شركة Meridian إلى أن تبين للمستثمرين الآخرين من القطاع الخاص أن المشروعات مثل ذلك المشروع يمكن أن تسفر عن معدل عائد قوي عندما تتم إدارة المخاطر على النحو الصحيح.

مثل: الكهرباء، وإمدادات المياه، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطرق، والرعاية الصحية، والمدارس. ومقابل كل مشروع ساندته الوكالة من بين مشروعات الصناعات الاستخراجية، قامت بتشجيع تقديم تلك الخدمات، فمشروعات البنية الأساسية - بصورة خاصة - يصعب عادة تمويلها نظراً لما يحيط بها من مخاطر وافتقارها للسلامة التجارية، والفرصة الوحيدة التي يمكن أن تسنح لسكان المناطق الريفية في الحصول على هذه الخدمات حالياً هي من خلال شركات الصناعات الاستخراجية.

دولار لاستثمار لشركة من موريشيوس في تأسيس بنك تجاري حديث الترخيص في الكامبيون باسم National Financial Credit Bank S. A. وسيقوم هذا البنك الجديد بتقديم الائتمانات البالغة الصغر وخدمات مالية أخرى للمتعاملين معه، بما في ذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs). من خلال ضخ الموارد المالية التي تمس الحاجة إليها جدا في السوق المالية المحلية، كما ينطوي هذا المشروع على نقل المهارات والخدمات من الشركة القائمة بالاستثمار إلى المؤسسة المحلية المعنية.

النفط، والغاز، والتعدين

قارة أفريقيا غنية بالموارد الطبيعية، وهي وجهة تزايد شعبية بالنسبة للاستثمار في شركات الصناعات الاستخراجية بحثاً عن الفرص الجديدة. ومنذ عام 1992، قامت الوكالة بتقديم ضمانات بلغت 671 مليون دولار لعشرة مشروعات تعدين وخمسة مشروعات نفط وغاز في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. علماً بأن المشروعات التي استفادت من المساندة والمشورة البيئية والاجتماعية التي قدمتها لها الوكالة تحقق الدخل، وتخلق فرص العمل في بعض أشد بلدان العالم فقراً، وهي أيضاً وسيلة هامة لنقل المهارات والمعرفة التكنولوجية، فضلاً عن إتاحة البنية الأساسية الحاسمة الأهمية.

على سبيل المثال، يفتقر الذين يعيشون في مناطق قاصية إلى الخدمات الأساسية

القطاع المالي

منذ عام 1994، ساندت الوكالة سبعة مشروعات مالية في هذه المنطقة بما يبلغ مجموعه 54.3 مليون دولار من التغطيات الضمانية. فالقطاع المالي يقع في صميم الاقتصاد القائم بوظائفه، علماً بأن أثر البنوك الأجنبية على العمل المصرفي المحلي يمكن أن يسفر عن منافع كبيرة من المنظور التجاري والتنموي. فالمنافسة التي تقوم تلك البنوك بإدخالها تقوم عادة بما يلي: تخفيض أسعار الفائدة، وزيادة ثقة المستهلكين بالنظام المصرفي، واعتماد نهج تسويق أكثر جرأة ومجموعة واسعة من الخدمات، فضلاً عن إدخال أدوات جديدة كالتأجير تنفع عادة منشآت الأعمال الصغيرة.

في هذه السنة المالية، قامت الوكالة بتقديم تغطية ضمانية بمبلغ 1.8 مليون

في موزامبيق، على سبيل المثال، تقوم الوكالة من خلال تغطية ضمانية بمبلغ 235 مليون دولار بمساندة استثمارات في مشروع لحقل لإنتاج الغاز الطبيعي وخط أنابيب نقل. ويتضمن هذا المشروع تطوير واستغلال حقلي الغاز Ternane and Pande، وإنشاء خط بطول 865 كيلومتراً لنقل الغاز عبر الحدود من موزامبيق إلى جنوب أفريقيا، كما تشمل هذه التغطية الضمانية تشييد مرفق تجهيز مركزي لتنظيف وضغط الغاز.

من خلال خطة التنمية الاجتماعية التي يتضمنها هذا المشروع، جرت مشاورات مستفيضة مع المجتمعات المحلية المعنية بشأن قضايا منها: القدرة على الحصول على المياه النظيفة، والكهرباء، والرعاية الصحية، وحتى الآن، أنفقت هذه الشركة 5 ملايين دولار على تحسين شبكات مياه الشرب، وخدمات الإرشاد الزراعي، وإقامة مستوصفات وعيادات الرعاية الصحية لفائدة حوالي 20000 من السكان المحليين.



موزامبيق: حالة من المساندة المستمرة والأثر الإنمائي من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

المشروع بتكلفة أصلية بلغت 1.3 بليون دولار أكبر استثمار أجنبي في تاريخ موزامبيق أدى بطرق عديدة إلى وضع ذلك البلد على طريق تنمية مختلف. وجرى تنفيذه عقب انتهاء الحرب الأهلية بوقت قصير. فكان إشارة قوية لجهات أنشطة الأعمال الدولية على استقرار موزامبيق وإمكاناتها كوجهة تقصدها أنشطة الأعمال التجارية.

وأسهل ذلك المشروع أيضاً بدور في: خلق خطة رئيسية بشأن تقييم وتجهيز معاملات عروض مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدعيم القدرات الحكومية، وتشجيعها على وضع إطار تنظيمي وخلق مناخ استثمار أكثر استجابة، وأسفر مشروع Mozal عن أثر هام على المنطقة أيضاً، مما عزز سلامة ممر Maputo، وهذا أدى إلى تشجيع التكامل التجاري في هذه المنطقة وزاد حركة المرور عبر الموانئ، وبذلك أفاد اقتصاد منطقة جنوب أفريقيا من خلال: الصادرات، وفرص العمل، والإيرادات الضريبية الحكومية.

ومن بين الاستثمارات التي ساندتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وأسفرت عن أثر قوي مشروع Marrromeu لإنتاج السكر، وبما أنه يقع في قلب منطقة الصراعات السابقة، فقد أسفر عن أثر كبير جداً على اقتصاد تلك المنطقة والنسيج الاجتماعي فيها. وساعد في تحقيق منافع السلام الهامة من خلال إتاحة فرص العمل للباحثين عن بديل للصراعات، وكان وجود الوكالة حاسماً الأهمية من أجل تشجيع الجهة القائمة بالاستثمار على المضي قدماً في المشروع.

كما تقوم الوكالة بمساندة مشروع Kenmare Moma للتعدين بضمان بمبلغ 25 مليون دولار، ويشتمل هذا المشروع على عقد لمدة 20 سنة لأغراض التعدين بالتجريف بغية استغلال ترسيبات رمال فلزية ثقيلة واقعة في إقليم Nampula في شمال شرقي موزامبيق. وهذا الإقليم واحد من أشد أقاليم ذلك البلد فقراً وفي منطقة لم تستفد بعد من تدفقات الاستثمار الأجنبي الحديثة العهد. ويعتبر مشروع Moma أحد مشروعين يجري النظر فيهما لاستخراج فلزات التيتانيوم، فإذا جرى تطويره واستغلاله على نحو تام سيجعل موزامبيق أحد أول منتجي فلزات التيتانيوم في العالم، والواقع أن مكشفت التيتانيوم الحديثة العهد في منطقة Moma أدت إلى مضاعفة الاحتياطات التقديرية من تلك الفلزات.

ومن المتوقع أن يكون لهذا المشروع أثر تنموي قوي، فهو سيجتich تحسين البنية الأساسية الرئيسية شاملة: تحسين طرق الوصول، وإنشاء مدارج هبوط طائرات، وإمدادات كهرباء ومياه، وشبكات اتصالات سلكية ولاسلكية. كما أن مشروع Moma يعتبر من الجهات الهامة في إتاحة فرص العمل، ومن المتوقع أن يدر إيرادات تبلغ 70 مليون دولار سنوياً، أو 1.5 بليون دولار على مدى حياة ذلك المشروع، كما سيسهم ذلك

عندما حصلت موزامبيق على استقلالها من البرتغال في عام 1975، كان اقتصادها قائماً على الزراعة ولم تكن هنالك تنمية صناعية تذكر، ومعدل الأمية حوالي 90 في المائة، وفيما بعد، أدت الحرب الأهلية التي دامت مدة طويلة إلى خراب ذلك البلد، فأصبحت موزامبيق من بين أشد بلدان العالم فقراً وأكثرها مديونية. ومنذ انتهاء الحرب في عام 1992، تمتع هذا البلد بانتعاش مرموق، ويتحدث الناس حالياً عن معجزة موزامبيق.

وبفضل الإصلاحات الاقتصادية الواسعة وبرامج الخصخصة واستتباب السلام والاستقرار السياسي، حققت موزامبيق معدلات نمو بلغ متوسطها 8 في المائة بين عام 1996 وعام 2006. وفي السنوات القليلة الماضية، أحرزت موزامبيق بعض التقدم الكبير في محاربة الفقر وتحسين التنمية البشرية، ومما أسهم في هبوط معدلات الفقر بنسبة 15 في المائة (إلى 54 في المائة) من عام 1997 إلى عام 2003 استمرار النمو وازدياد الإنفاق في القطاعات الاجتماعية.

على الرغم من هذه المكاسب، مازال هذا البلد سائراً على طريق التحول وهو يواجه عدداً كبيراً من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، شاملة: البطالة، والإنتاج الزراعي المنخفض، ومحدودية البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، ونتيجة لذلك ولمشاكل كثيرة أخرى، مازالت موزامبيق تعتبر من بين أفقر بلدان العالم.

منذ عام 1998، تنشط الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في موزامبيق، حيث ساندت 14 مشروعاً بضمانات بلغت قيمتها 495 مليون دولار (أنظر الجدول للاطلاع على التفاصيل)، وتعتبر موزامبيق حالياً خامس أكبر مستفيد من ضمانات الوكالة من بين بلدان العالم وهي البلد الذي قدمت له الوكالة أكبر تغطية ضمانية في أفريقيا، وتتألف حافظة عمليات الوكالة الجاري تنفيذها في موزامبيق حالياً من 19 ضماناً بما يبلغ مجموعه 271 مليون دولار، شاملة تغطية ضمانية بمبلغ 122 مليون دولار لمشروع Sasol للغاز، وبمبلغ 60 مليون دولار لمشروع Marrromeu للسكر، و 25 مليون دولار لمشروع Moma للتعدين. علماً بأن حافظة العمليات في موزامبيق جيدة التنوع – وتتألف من سبعة مشروعات تساند في موزامبيق قطاعات: الصناعات الزراعية، والبنية الأساسية، والصناعات التحويلية، والتعدين، والنفط والغاز، والخدمات والسياحة.

كان أول انخراط للوكالة في العمل في موزامبيق في عام 1998، وقامت حينها بإتاحة تغطية ضمانية بلغت 40 مليون دولار لمساندة فرن Mozal الجديد لصهر الألمنيوم، وكان ذلك

عمليات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في موزامبيق، 2007-1998

العملية	تاريخ الموافقة	الضمان (بملايين الدولارات) ¹	القطاع	الوضع
Mozambique Aluminum S.a.r.l. (MOZAL)	1998	40.0	معادن أولية	جارٍ تنفيذها
Salvintur.Sociedade de Investimentos Turisticos	1999	2.9	السياحة	جارٍ تنفيذها
Motraco-Mozambique Transmission Company S.a.r.l	2000	69.4	الطاقة	جارٍ تنفيذها
BNP Nedbank (Moçambique) S.a.r.l	2001	4.5	الخدمات المالية	جارٍ تنفيذها
Campanhia de Sena S.a.r.l	2001	65.0	الصناعات الزراعية	جارٍ تنفيذه
Maputo Port Development Company S.a.r.l	2002	6.6	النقل	جارٍ تنفيذها
Motorcare Lda.	2002	2.0	النقل	جارٍ تنفيذها
Kenmare Moma Mining	2003	20.8	التعدين	جارٍ تنفيذها
Maputo Port Development Company S.a.r.l	2003	13.8	النقل	مُلغاة
Sasol Petroleum Limitada and Republic of Mozambique Pipeline Investment Company	2003	72.0	النفط والغاز	جارٍ تنفيذها
Sasol Petroleum Limitada and Republic of Mozambique Pipeline Investment Company	2004	113.5	النفط والغاز	جارٍ تنفيذها
Auroz Limitada	2004	0.5	الصناعات الزراعية	أُفُلِت
Kenmare Moma Mining Ltd. And Kenmare Moma Processing Ltd.	2005	12.4	التعدين	جارٍ تنفيذها
Campanhia de Sena S.a.r.l	2007	22.1	الصناعات الزراعية	جارٍ تنفيذها
Companhia Mozambique de Gasudoto S.a.r.l and Republic of Mozambique Pipeline Investment Company	2007	49.7	النفط والغاز	جارٍ تنفيذها
المجموع		495.0		

¹ عقب التوقيع الأولي على العقد، تمر الضمانات عادة في "تخفيضات" حيث يختار المستثمرون والمقترضون تخفيض مبلغ تغطية الاستثمار الذي يتلقونه بشأن مشروعهم.

وفيما يتخطى الخدمات الضمانية، تنشيط الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تقديم المساعدة الفنية إلى موزامبيق، وفي إطار برنامج الشراكة بين الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وسويسرا بموازنة تبلغ 2.7 مليون دولار ولمدة أربع سنوات ونصف، ساعدت الوكالة موزامبيق على تحديد فرص تحسين التكامل والاندماج مع الاقتصاد العالمي، كما سهلت استثماراً بمبلغ 1.5 مليون دولار للمساعدة في تمويل المنطقة الحرة والمنطقة الصناعية في Belulane، وفي السنوات القليلة الماضية، تعاونت الوكالة أيضاً مع مجموعة البنك الدولي في مشروع تنمية مؤسسات الأعمال في موزامبيق، وذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية ومتابعة ورصد التقدم المحرز في مركز تشجيع الاستثمار (CPI).

المشروع بإيرادات ضريبية هامة على مدى حياة المنجم المعني، ومن المتوقع أن تبلغ تلك الإيرادات 7 ملايين دولار بحلول السنة القادمة.

لكن أكبر مساهمة من أجل المجتمع المحلي هي المبالغ النقدية من خلال برنامج تنمية المجتمعات المحلية، وقبيل نهاية عام 2007، تتوقع هذه الشركة أن تكون قد أنفقت أكثر من 300000 دولار على تنمية تلك المجتمعات، وبذلك تساعد ما يزيد على 2500 شخص في ست قرى محلية، وتشمل المشروعات: الوقاية من فيروس ومرض الإيدز، وأنشطة مدرة للدخل، وتركيب صنابير مياه عامة، ويقر مندوبو الشركة بأنهم ليسوا خبراء مختصين في التنمية، ولذلك وقعوا اتفاقات شراكة مع منظمات غير حكومية مجربة (NGOs) مثل الصندوق العالمي للأحياء البرية (WWF).



خدمات الوكالة على شبكة الإنترنت تركّز على البنية الأساسية في أفريقيا

قطاعية، وتقرير عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنظيم العقود وتمويل المشروعات في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs).

من خلال مشروع مستقل، حصل برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية (PPIAF) على قاعدة بيانات عن المشروعات في أفريقيا التي يجري البحث عن مشاركة القطاع الخاص فيها. وأقامت الوكالة شراكة مع ذلك البرنامج بغية الاضطلاع ببرنامج من البحوث المستفيضة وضبط الجودة، مما أدى إلى نشر نبذة عن 21 مشروعاً من مشروعات البنية الأساسية والشراكة بين القطاعين العام والخاص في 13 بلداً أفريقياً على الموقع FDI.net على شبكة الإنترنت، ومازالت مجموعة نبذ المعلومات تلك بين أكثر المعلومات التي يتم الرجوع إليها من بين مواد ذلك الموقع.

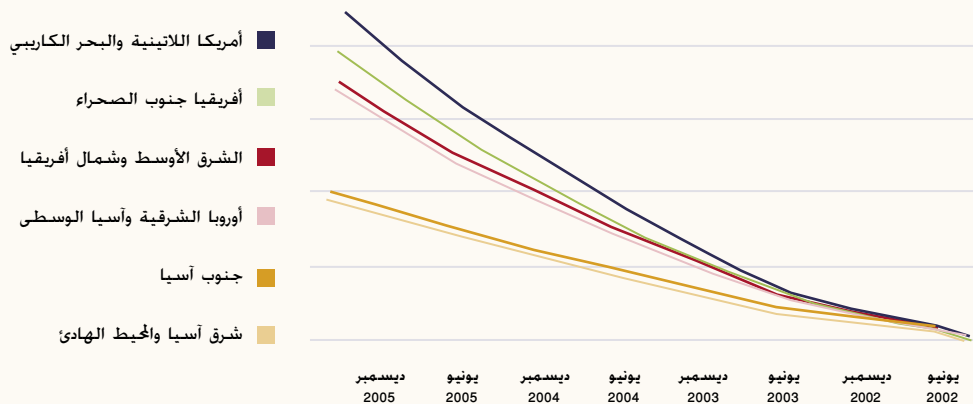
كما أن معهد الشراكات بين القطاعين العام والخاص (IP3) - ومقره في واشنطن العاصمة - هو من رواد مجالات التدريب وبناء الأطر المؤسسية فيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال شراكة الوكالة مع ذلك المعهد، أصبح مخزونها من دراسات الحالات الدولية والتقارير عن أفضل الممارسات على الصعيد العالمي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص المعنية بالبنية الأساسية متاحة على الموقع FDI.net على شبكة الإنترنت، ويركّز العديد من دراسات الحالات على الشراكات بين القطاعين العام والخاص الناجحة في أفريقيا.

شهدت أفريقيا تاريخياً مراحل من الأداء الاقتصادي البطيء أعقبها فترات من النمو غير المنتظم، ولكن في السنوات العشر الماضية أو نحوها، تجدد ظهور النمو الاقتصادي وتحسن نظام الإدارة العامة في معظم بلدان هذه القارة.

ويعتبر ازدياد الاستثمار في البنية الأساسية عاملاً رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، بينما تعتبر على نطاق واسع المخاطر السياسية المتصورة والافتقار إلى المعلومات الدقيقة والمحاكمة التوفيقية عن بيئة البنية الأساسية في أفريقيا قيوداً ومعوّقات لذلك الاستثمار وأقر التقرير الحديث العهد الصادر عن البنك الدولي بعنوان *Africa's Silk Road* بذلك، فهو أبرز التباينات الكبيرة بين بلدان أفريقيا من حيث إتاحة المعلومات، كما أورد شواهد على ازدياد الاهتمام بأفريقيا جنوب الصحراء من جانب المستثمرين من كافة المناطق.

تلتزم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالمساعدة في تحسين تصورات وفهم المستثمرين لأفريقيا، وذلك بتعبئة وحشد معلومات جيدة النوعية، ومن أجل تشجيع الاهتمام في قطاع البنية الأساسية وبأدوات الوكالة الضمانية، يقوم المدخل الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر على شبكة الإنترنت (www.fdi.net) بإتاحة معلومات عن الفرص المتعلقة بالبنية الأساسية من خلال صفحة خاصة بها على شبكة الإنترنت، فصفحة "ضوء كاشف على البنية الأساسية" (Spotlight on Infrastructure) تبرز الاتجاهات والأوضاع والفرص في قطاع البنية الأساسية، وتشمل المعلومات التي تتيحها الوكالة عن أفريقيا؛ نبذة عن فرص الاستثمار، ودراسات

الطلب على المعلومات عن أفريقيا جنوب الصحراء بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المناطق



المصدر: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وتشبيد ثلاث مدارس ابتدائية ومدرسة ثانوية واحدة، وعهدت إلى المجتمعات المحلية المعنية برعاية وصون تلك الموارد. (أنظر الإطار 1 للاطلاع على المزيد من المعلومات عن عمل الوكالة في موزامبيق).

تبلغ حافظة ضمانات الوكالة القائمة حالياً في أفريقيا جنوب الصحراء 964 مليون دولار، وهي تساند استثمارات في كافة القطاعات في مختلف بلدان هذه القارة.

الصناعات التحويلية

تتمتع أفريقيا بعدد من الميزات التي تزيد جاذبيتها كموقع للاستثمار في الصناعات التحويلية، ولاسيما: انخفاض تكلفة الأيدي العاملة، ووفرة الأيدي العاملة غير الماهرة، وأفضلية الوصول إلى عدد من الأسواق العالمية، وفي ضوء مستويات الاستثمار المنخفضة حالياً، فإن ميزة "الأول في الدخول" تنتظر المستثمرين الراغبين في الدخول إلى الأسواق التي لم يجر استغلالها كما يمكن نسبياً في هذه المنطقة.

منذ عام 1994، تعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع شركات الصناعات التحويلية التي تستثمر في أفريقيا، ومنذ ذلك الحين، قامت بإتاحة تغطيات ضمانية بمبلغ 268 مليون دولار لما بلغ 17 مشروعاً من مشروعات الصناعات التحويلية في هذه المنطقة. علماً بأن المصانع معرضة على نحو خاص لمخاطر تضرر أصولها نتيجة لما يلي: الحروب أو الصراعات الأهلية، نزع الملكية والمصادرة من جانب هيئات حكومية، وهذه مخاطر تشملها التغطيات الضمانية التي تتبناها الوكالة.

من بين الشركات المستثمرة التي ساندها الوكالة شركة الصناعات التحويلية الهندية Manaksia Limited. فالشركة المعروفة باسم MINL كانت تنظر في إنشاء مصنع لتجهيز المعادن بعية التوريد لمشروع قائم في نيجيريا، فضلاً عن توسيع ما تعرضه من منتجات، وبما أن الفولاذ المموج المطلي بالزنك هو من بين الخيارات الشائعة كمادة لصنع السقوف بالنسبة للنيجيريين، قررت شركة MINL توسيع إنتاجها بما يشمل: صفائح الفولاذ المموج، وصفائح الألمنيوم، وسبائك خلانط الألمنيوم.

من أجل البدء بإقامة ذلك المشروع، التفتت الشركة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي أتاحت لها التأمين ضد المخاطر السياسية الذي يغطي الاستثمارات في أسهم رأس المال والقروض المعنية، وفي ضوء التغطية الضمانية من الوكالة، تم اتخاذ القرار بالمضي قدماً بالمشروع، وجار حالياً تشييد المصنع الجديد في موقع جديد في ولاية Ogun في نيجيريا.

السياحة

تعتبر أنشطة السياحة - وهي من بين أسرع الأسواق نمواً في العالم - من بين الأدوات الهامة لتحقيق التقدم الاقتصادي، وتسهم السياحة في تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء من خلال إتاحة فرص العمل، والنقد الأجنبي، والإيرادات الضريبية، كما أنها تؤثر على نحو مباشر وغير مباشر في أنشطة مثل: الزراعة، وتعهّدات تقديم وجبات الطعام، والنقل، والبناء، والمبيعات بالتجزئة (المفروق). فاستغلال الفنادق أو المنتجعات، على سبيل المثال، يمكن أن يسفر عن منافع أخرى غالباً ما يتم إغفالها ولكن يمكن أن يكون لها أثر كبير على تنمية المجتمعات المحلية، وتشمل تلك المنافع تحسين القدرة على الحصول على خدمات: الكهرباء، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات إمدادات المياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية.

يثير جمال طبيعة أفريقيا إعجاباً كبيراً جداً لدى الرحالة الباحثين عن تجارب جديدة والمستثمرين الباحثين عن وجهة السفر "الواجبة" القادمة، ولكن حين يكمن جزء من الجاذبية في كون الموقع قاصياً أو في متعة السفر إلى بلد نام تم إغفاله في الماضي، يمكن أن تنشأ هواجس إضافية بشأن سلامة الاستثمار. فلدى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الإحساس بهذه الهواجس، ولذلك تصمم أدوات الضمان التي تعتمدها وفقاً للاحتياجات المحددة التي لهذه المجموعة من المستثمرين، ففي أفريقيا، قامت الوكالة بتسهيل ثمانية استثمارات في قطاع السياحة من خلال إتاحة تغطيات ضمانية بلغت 15.4 مليون دولار.

ومن بين تلك الاستثمارات مشروع تمت تغطيته الضمانية في هذه السنة المالية، وهو ينطوي على استئجار فندق اسمه Hotel Indépendance في أوغادوغو عاصمة

بوركينافاسو من حكومة ذلك البلد، فضلاً عن تجديده وتجهيزه وتوسيعه ليصبح فندقاً دولياً من مستوى ثلاثة نجوم يقدم الخدمات لرجال الأعمال. وتقوم الوكالة بإتاحة تغطية ضمانية بقيمة 2.9 مليون دولار إلى شركة استثمار من مالي، وهي تقوم بتشغيل هذا الفندق بالاشتراك مع شركة مستثمرة محلية باسم Burkinabe، ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى تعزيز قدرات العاصمة من حيث البنية الأساسية الخاصة باستقبال الضيوف والزائرين، مع تهيئة فرص عمل محلية ومساندة نمو مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة المحلية، ومن المتوقع أيضاً أن ينقل هذا المشروع خبرات الإدارة وأنشطة التدريب لجهاز موظفيه المحليين، فضلاً عن إتاحة النقد الأجنبي لحكومة بوركينافاسو.





www.miga.org

World Bank Group
Multilateral Investment Guarantee Agency
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433 USA

t. 202.458.4798
f. 202.522.0316